خارطة طريق صدرية للتعامل مع دول الجوار

ص3

«التحذير»
عالم رقمي منذور للانهيار في كل لحظة

ص14

مالي تستغني عن فرنسا كما تخلت عنها

ص7

العرب

www.alarab.co.uk
أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
الإثنين 2021/10/25
18 ربيع الأول 1443
السنة 44 العدد 12220
Monday 25/10/2021
44th Year, Issue 12220

المناطق اليمنية المحررة تدفع ثمن الفراغ الأمني بموجة من الاغتيالات السياسية

اتهامات للحوثيين بالوقوف خلف الاغتيالات لإحداث فتنة بين الجنوبيين

عدن (اليمن) – وصف مراقبون موجة الاغتيالات التي ضربت المحافظات اليمنية المحررة وكان آخرها اغتيال القيادي البارز في حزب الإصلاح بتعز ضياء الحق الأهدل بأنها انعكاس لحالة الفوضى الأمنية في المحافظات التي تسيطر عليها الشرعية، وتعبير عن الفشل في إدارة الملف الأمني.

ولفت هؤلاء المراقبون إلى أن هذه الاغتيالات تمثل أيضا تقاطعا لمصالح قوى محلية وإقليمية ترغب في نقل أدوات الصراع إلى جنوب اليمن مع تحقيق الميليشيات الحوثية تقدما عسكريا في محافظة مأرب آخر معاقل الحكومة الشرعية في شمال اليمن.

وشهدت الفترة الأخيرة سلسلة من عمليات الاغتيال، طالت القائد البارز في مقاومة البيضاء أبوموسى المشدلي الذي قتل نتيجة زرع عبوة ناسفة في سيارته في مدينة عدن، كما نجا محافظ عدن أحمد حامد لملس من عملية اغتيال بسيارة ملغمة استهدفت موكبه وأسفرت عن مقتل أربعة من مرافقيه.

وتباينت التفسيرات المطروحة حول الطرف الذي يقف خلف الاغتيالات، مع توجيه الأطراف المناوئة للحوثيين أصابع الاتهام إلى بعضها بعضا، في الوقت الذي يؤكد فيه مراقبون للشأن اليمني أن الجماعة الحوثية التي تبسط نفوذها الاستخباري على كافة مساحة اليمن هي المستفيد الأول من هذه العمليات من العديد من النواحي، من بينها التخلص من شخصيات سياسية وعسكرية مناوئة لها، وتحويل هذه العمليات إلى مادة للتوتر السياسي والإعلامي داخل معسكر المناهضين للانقلاب.

وأشارت مصادر مطلعة لـ"العرب" إلى أن الجماعة الحوثية هي الطرف اليمني الوحيد الذي يمتلك الإدارة الأمنية والأدوات الاستخبارية القادرة على تصفية خصومها، في ظل الفراغ الاستخباري وغياب أيّ دور ملموس في هذا الجانب للأجهزة التابعة للحكومة المعترف بها دوليا.

وحول الطرف المستفيد من الاغتيالات الأخيرة أشار الباحث العسكري اليمني وضاح العوبلي إلى وجود اختراق حوثي لمناطق الشرعية عبر عناصر تم تجنيدها تسعى لتنفيذ أجندات الجماعة المدعومة من إيران عبر تنفيذ عمليات تصب في اتجاه تأجيج الخلافات في المناطق المحررة، وإيجاد فتنة مناطقية بين الجنوبيين كما حدث مثلا عند محاولة اغتيال محافظ عدن بهدف استخدام هذا الحادث في إعادة تأجيج الصراع الجنوبي وإحيائه وتنشيطه.

وضاح العوبلي

التقارب الأخير بين المقاومة ومحور تعز أزعج الحوثي كثيرا

وعن تفسيره لدوافع حادثة اغتيال الأهدل الذي قتل بعد خروجه من منزله في تعز أضاف العوبلي "في تعز يبدو أن التقاربات الأخيرة بين المقاومة الوطنية ومحور تعز قد أزعجت الحوثي بشدة، لهذا بدأ بالبحث عن أيّ نقاط ضعف لإفشال هذه التوافقات لأنه يدرك خطر وحدة الأطراف الوطنية وانسجامها عليه، ولهذا كان لا بد من أن يدبر عملية تستهدف في بعدها السياسي فتح ثغرات لإعادة الفرقة والشتات بين المكونات الوطنية وهو ما ترجمته حادثة اغتيال ضياء الحق الأهدل في تعز، لكننا نراهن على الوعي الوطني لإفشال مخطط الحوثي الذي يسعى من خلاله لجر الأطراف الوطنية إلى دائرة الصراع الإعلامي والأمني من جديد وخاصة بين محور تعز والساحل وإعلاميي الجانبين ونشطائهما".

ويعتبر مراقبون أن إهمال القوى اليمنية المناهضة للحوثي البعد الاستخباري في المعركة ساهم في ترك فراغ أمني هائل في المناطق المحررة، وهو ما سعى الحوثيون منذ وقت مبكر لملئه عبر عمليات تجنيد واسعة ظهرت نتائجها من خلال الفوضى الأمنية التي ضربت المحافظات المحررة وتزايد الاغتيالات التي تحقق عددا من الأهداف الحوثية من بينها تكريس صورة نمطية عن المناطق المحررة بأنها غارقة في حالة الانفلات الأمني في مقابل فرض الحوثيين قبضة أمنية شديدة على المناطق الخاضعة لسيطرتهم، إلى جانب تحقيق أهداف سياسية وعسكرية مباشرة وغير مباشرة من بينها تأجيج الخلافات بين الأطراف المناوئة للحوثي والتخلص من قيادات بارزة لعبت دورا محوريا في مواجهة الزحف الحوثي أو شكلت عائقا أمام مشروعه.

وعن قراءة لموجة الاغتيالات الأخيرة التي طالت شخصيات سياسية وعسكرية في المناطق المحررة أكد الباحث السياسي اليمني محمود الطاهر في تصريح لـ"العرب" أن الاغتيالات الأخيرة التي تستهدف قيادات ميدانية تحارب الميليشيا الحوثية وبعض من لديه جهود في توحيد الصف الجمهوري لقتال الميليشيا الحوثية يديرها الحوثي، وربما بتواطؤ من قيادات لا تريد أن ترى توافقًا يمنيًا.

الاستعراض وحده لا يكفي

واعتبر الطاهر أن اغتيال ضياء الحق الأهدل في تعز لا يبتعد كثيرًا عن محاولة اغتيال محافظ عدن بداية هذا الشهر، وقبل ذلك اغتيال القائد في مقاومة البيضاء، فالبصمات تبدو واحدة، ما يؤكد وجود علاقة وثيقة بين الاغتيالات أو المحاولات، وبين ميليشيا الحوثي التي تستفيد من ذلك بطريقة أو بأخرى.

وتابع "أعتقد أنها فشلت في عدن من خلال محاولة اغتيال المحافظ أحمد لملس، وكانت النتائج المتوقعة مخيبة لها، لكونها كانت تتوقع المزيد من انقسام طرفي اتفاق الرياض، أما في محافظة تعز فقد اختارت ضياء الحق وهو من الشخصيات القيادية لحزب الإصلاح الداعي لتوحيد الصفوف، وكان يصر على أن يتم إعلان التوافق نهاية أكتوبر الجاري بين محور تعز والمقاومة الوطنية".

وكشف الطاهر عن وجود معارضة من قبل قيادات إصلاحية في تعز للتوجهات الأخيرة للأهدل "إلا أنه أصر على موقف استمرار التفاوض مع المقاومة الوطنية لتوحيد الجهود، وتكلل ذلك بفتح طريق الكدحة، واتفاقيات أخرى كان من المتوقع الإعلان عنها نهاية الشهر الجاري، ولأنه أصر على ذلك دفع حياته ثمنًا لذلك".

المعارضة الكويتية تسوّي خلافاتها مع الحكومة وتختصم في ما بينها

الكويت – يُعد البرلمان الكويتي في جلسة افتتاح دورة الانعقاد الثانية الثلاثاء استقبالا حافلا لأمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح، في إشارة إلى حصول إجماع على الترحيب ببيان العفو المتوقع أن يدلي به في الجلسة.

وبينما تعكس الجلسة المنتظرة أجواء مصالحات عامة في البلاد دفعت العديد من النواب الحاليين والسابقين إلى الإعلان عن تفاؤلهم ببناء كويت جديدة، فإن شروخا من نوع آخر بدأت تظهر في صفوف المعارضة نفسها؛ وذلك في إطار التسابق على تولي المسؤوليات في اللجان الفرعية للبرلمان، لاسيما اللجنة المالية واللجنة التشريعية ولجنة الأولويات التي تلعب دورا مهما في قيادة عمل البرلمان.

وأصدر تسعة من النواب السابقين بيانا أعلنوا فيه عن تقديرهم للعفو الخاص الذي سيصدره أمير البلاد، ولـ"توصيات لجنة الحوار الوطني"، ولكنهم دعوا إلى ألّا يتجاوز تطبيق العفو أول جلسة للمجلس تلي جلسة الافتتاح.

ودعا النواب السابقون في بيانهم إلى "التعامل مع جلسة الافتتاح بما يليق بحضور الأمير وعدم تفويت فرصة المشاركة في لجان المجلس؛ لأهميتها البالغة في أعمال المجلس وتشريعاته القادمة".

وطالب البيان، الذي صدر بتوقيعات مسلم البراك وجمعان الحربش ومبارك الوعلان وسالم النملان وخالد الطاحوس ومشعل الذايدي وناصر الرداس ومحمد البليهيس وعبدالعزيز جارالله، باحترام السقف الزمني للتنفيذ قائلين "إن تطبيق توصيات الحوار الوطني هو الكفيل بتخفيف حدة الخلاف السياسي السائد والمستمر، وهو أمر مرتبط بالسقف الزمني لكل مرحلة من المراحل التي تم الاتفاق عليها وأجمعت عليها جميع الأطراف التي شاركت فيه".

ووضع اجتماع دعا إليه أمير الكويت في "قصر بيان"، ضم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز المستشار أحمد مساعد العجيل، اللمسات الأخيرة على ضوابط وشروط تفعيل العفو العام.

وكان وزير الداخلية الكويتي الشيخ ثامر العلي شكل الاثنين الماضي لجنة لوضع تلك الضوابط برئاسة المحامي العام بالنيابة العامة المستشار محمد الدعيج، قبل أن يتم رفعها إلى اجتماع رؤساء السلطات الثلاث.

وقالت الحكومة الكويتية في بيان إن الحوار الوطني يأتي "بغية مناقشة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي وتهيئة الأجواء لتعزيز التعاون بين السلطتين وفقاً للثوابت الدستورية مع تأكيد ما نصت عليه المادة 50 من الدستور على قيام نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها".

وتأمل الحكومة أن يثمر حل هذا الخلاف تعاونا نيابيًا من أجل تمرير بعض القوانين المهمة لدعم اقتصاد البلاد المتعثر، وفي مقدمتها قانون الدين العام الذي سيمكّن الحكومة من اقتراض أكثر من 60 مليار دولار على مدى 30 عاما لتمويل بعض المشاريع المعطلة.

وفيما دعا النائب عبيد الوسمي في تغريدة إلى عدم السماح لـ"قلة" بأن تفسد بناء الكويت الجديدة، قال النائب مهلهل المضف إن الكويت بحاجة إلى أبنائها في الداخل والخارج.

> العفو العام فرصة لبدء صفحة جديدة بين السلطة والمعارضة، لكن الخلافات داخل صفوف المعارضة قد تثير مشاكل جديدة

ويقول المراقبون إن العفو العام حتى وإن كان يوفر الأسباب لبدء صفحة جديدة في العلاقات بين الحكم والمعارضة، فإن الخلافات داخل صفوف المعارضة بشأن بعض التفاصيل والإجراءات لا يزال بوسعها أن تثير مشكلات جديدة. كما أن ملاحقة قضايا الفساد مازالت ذات طبيعة متفجرة، وذلك بعد أن اتفق عدد من النواب على أن يتولى النائب الوسمي والنائب عبدالله الطريجي تشكيل لجنة للتحقيق في الشبهات المالية وانحراف السلوك النيابي لبعض النواب الحاليين والسابقين.

ونشأت شروخ جديدة بين أعضاء كتلة الـ31 المعارضين، وخصوصا بين النواب التسعة الذين لم يوقعوا على بيان العفو عن عدد من النواب السابقين والنشطاء السياسيين وبين عدد من النواب الذين تجادلوا مع مقرر الكتلة النائب السابق الدكتور بدر الداهوم لدعمه مطالبة بعض النواب بصعود رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح منصة الاستجواب، وذلك وسط مؤشرات على أن الشيخ الصباح سوف يعمد إلى سحب طلب تأجيل الاستجواب وقبول صعوده المنصة في جلسة سرية.

اتحاد الشغل يوحي بأنه طرف في الحوار التونسي

تونس – يحاول الاتحاد العام التونسي للشغل الإيحاء بأنه طرف في الحوار الذي يجهّز الرئيس قيس سعيد لإطلاقه خلال الفترة الماضية، لكن الغموض مازال يحيط به حيث لم يكشف الرئيس الأطراف التي ستشارك في هذا الحوار باستثناء الشباب و"الشعب التونسي"، في حين تتواتر الأنباء بشأن توجه لاستبعاد الأحزاب والمنظمات الوطنية التي شاركت في حوار 2014.

وتقلق هذه الأنباء تلك المنظمات والأحزاب على حد السواء. لكن الاتحاد يستشعر خطورة أن يتم الحوار دون مشاركته، وهو ما يعني إنهاء دوره السياسي الذي تضخم بعد الإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وأدلى الأمين العام للاتحاد نورالدين الطبوبي بتصريحات تعكس حدة التوتر الذي تعيشه المنظمة؛ حيث عبر في البداية عن أن هذه المنظمة تنوي المشاركة في الحوار، ما أوحى بأنه قد يكون تلقى دعوة من الرئاسة لم يتم الإعلان عنها، لكنه سرعان ما عاد لرفض ما أعلن عنه قيس سعيد مؤكدا أن الاتحاد لن يكون طرفا في حوار على شكل "لجان شعبية".

وقال الطبوبي إنه "لا مفر من الحوار لتأمين المسار الانتقالي، وإنه لا حوار دون مشاركة الاتحاد".

وأضاف أن "الحوار من ثوابت الاتحاد وتقاليده، والاتحاد منحاز إلى الحوار بشرط وضوح الأهداف والآليات المرتقب اعتمادها ضمن مقاربة توافقية وتشاركية".

وأردف أن "الحوار الوطني مع الشباب على غاية من الأهمية كآلية لرصد انتظارات هذه الشريحة وأحلامها المؤجلة، على ألا تُستثنى فئات من المجتمع من هذا الحوار وأن يكون الاتحاد شريكا فاعلا فيه".

وتابع "يجب ألّا يحيلنا الحوار إلى بعض التجارب على غرار اللجان الشعبية (تجربة اشتراكية كان معمولا بها في ليبيا سابقا)، وأنه لا مفر من الحوار لتأمين المسار الانتقالي وتشريك جميع الأطراف فيه".

ولفت إلى أنه "ليس في مواجهة مع رئيس البلاد"، لكنه يختلف معه في "بعض التوجهات والأفكار".

وينظر مراقبون لهذه التصريحات على أنها نوع من الضغط من قبل الاتحاد قبل أيام من بدء الحوار لثني الرئيس سعيد عن قرار استبعاد الأحزاب والمنظمات منه.

ويبدو الاتحاد كما لو أنه يقود حملة الضغط السياسية ضد الرئيس معولا على وزنه وقدرته على حشد النقابات ضد الحكومة الجديدة بقيادة نجلاء بودن.

ودعا الطبوبي إلى وجوب أن يكون للأحزاب دور في العملية الديمقراطية، وتساءل في تجمع عمالي ونقابي للمنظمة "ما هو الخيار السياسي الذي سنسلكه؟ وما هو دور الأحزاب؟ كثيرون بدأوا بجلد الأحزاب. لا توجد ديمقراطية في العالم تبنى دون أحزاب".

وتابع الأمين العام للاتحاد قائلا "محاسبة الأحزاب تكون عبر صناديق الاقتراع في الانتخابات. إرادة الشعب هي من ستسقط هذا الطرف وتعطي الثقة للطرف الآخر".

وفي محاولة للظهور في صورة مختلفة عن المعارضين لقيس سعيد، وخاصة حركة النهضة والأحزاب التي تدور في فلكها منذ 2011، ذكّر الطبوبي بموقف الاتحاد العام التونسي للشغل الرافض للعودة إلى منظومة ما قبل الخامس والعشرين من يوليو، لافتا إلى أن العودة إلى التجربة النيابية تفرض إجراء إصلاحات تشريعية تشمل تنقيح قانون الأحزاب والجمعيات وتغيير القانون الانتخابي.

وكان الرئيس سعيد أعلن قبل يومين عن خططه لإطلاق حوار وطني حول الإصلاحات السياسية، لطالما نادى به شركاء تونس في الخارج، ملمحا إلى أنه لن يشمل الأحزاب والمنظمات الوطنية.

وقال قيس سعيد سيتم "إطلاق حوار وطني صادق ونزيه، يشارك فيه الشباب في كامل التراب التونسي ومختلف تماما عن التجارب السابقة ويتطرّق إلى عدّة مواضيع، من بينها النظامان السياسي والانتخابي في تونس"، مبينا أن هذا الحوار "لن يشمل كلّ من استولى على أموال الشعب أو من باع ذمّته إلى الخارج".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1